

كلمة

جمهورية مصر العربية أمام الدورة

(62) للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

يلقيها

السيد الدكتور/ محمد شاكر المرقي

وزير الكهرباء والطاقة المتجددة ورئيس وفد جمهورية مصر العربية

فيينا – النمسا

سبتمبر 2018

السيدة رئيس المؤتمر

السيدات والسادة

يسعدني في البداية أن أتوجه إليكم بالتهنئة، وإلى أعضاء المكتب الموقر على انتخابكم رئيساً للدورة الثانية والستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، متمنياً لكم التوفيق في رئاستكم للمؤتمر العام، كما أتمنى للسيد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية العودة السريعة والكاملة للصحة الجيدة والشفاء العاجل وأن يتغلب على هذا التحدي وأن يعود إلى أفضل حال وأود التأكيد على دعم وفد مصر الكامل لإنجاح المؤتمر.

السيدة الرئيس،

تواصل مصر جهودها لإطلاق برنامجها النووي السلمي لتلبية الاحتياجات التنموية الاقتصادية والصناعية المتزايدة، حيث حرصت ولا تزال على أن تستند رؤيتها إلى إنشاء إطار متكامل تشريعياً وفنياً تقوده وتشرف عليه كوادر وطنية على درجة كبيرة من الحرفية والمهنية، وبما يضمن التشغيل الآمن والسليم لمحطات الطاقة النووية التي سيتم بناؤها خلال الفترة القادمة والمتمثلة في أربع وحدات للطاقة النووية بقدرة 1200 ميجا وات لكل وحده، وذلك في إطار استراتيجية مصر نحو تنوع مصادر الطاقة وتعظيم الاستفادة من مصادر الطاقات الجديدة والمتجددة.

أعلنت مصر في أكتوبر 2007 عن بدء البرنامج النووي المصري السلمي لبناء المحطات النووية لتوليد الكهرباء طبقاً للمعايير الدولية والعالمية للأمان والأمن النوويين، وذلك اعتماداً على الخبرات والقدرات المصرية بالتعاون مع مختلف شركاء مصر الدوليين ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن هذا المنطلق فقد قامت مصر باتخاذ العديد من الإجراءات الضرورية للبرنامج النووي المصري والتي تتمثل أهمها في دعم البنية التحتية التشريعية والمؤسسية والتنظيمية للعمل في مجال الطاقة النووية، وتضمنت إعادة تشكيل المجلس الأعلى للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية برئاسة السيد رئيس الجمهورية وإصدار القانون رقم 7 لسنة 2010 الخاص بتنظيم الأنشطة النووية والإشعاعية، وإنشاء هيئة الرقابة النووية والإشعاعية كهيئة رقابية مستقلة كما تم توقيع عقد لتقديم الخدمات الاستشارية للمشروع وقد اشتمل التعاقد على تحديث واستكمال دراسات الموقع

واختيار مواقع جديدة طبقاً لأحدث المتطلبات الدولية والعالمية ومتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإعداد الدراسات الفنية اللازمة للمشروع وقد تم تضمين نتائج تلك الدراسات بالإضافة إلى الدروس والخبرات المستفادة من تجارب الدول الأخرى في المتطلبات الفنية لاختيار أول محطة نووية مصرية.

السيدة الرئيس،

انتهت المفاوضات الجارية بين الجانبين المصري والروسي حول النقاط الفنية والتمويلية والقانونية للعروض المقدمة من الجانب الروسي فيما يخص عقود الهندسة والتوريد والانشاء للمحطة النووية وتأمين توريد الوقود النووي، وتقديم الخدمات الاستشارية للتشغيل والصيانة، وإدارة الوقود المستنفذ، وقد تم توقيع تلك العقود، ودخلت حيز التنفيذ في 2017/12/11.

وتقوم مصر حالياً بالتقييم الذاتي للبنية التحتية النووية وذلك تمهيداً لاستقبال مصر لبعثة الـ INIR للاستفادة من الخدمات الاستشارية التي تقدمها الوكالة في هذا الصدد.

السيدة الرئيس،

تواصل مصر أنشطة البحث والتطوير في كافة مجالات الاستخدام السلمي للطاقة الذرية، بما يساهم في تعزيز التنمية المستدامة وخدمة المجتمع وتشمل هذه الأنشطة مجالات الصحة والغذاء والزراعة والصناعة والموارد المائية والثروات المعدنية وغيرها.

وتسخر هيئة الطاقة الذرية العديد من مرافقها البحثية المتطورة في هذا المجال ومنها:

- مفاعل مصر البحثي الثاني متعدد الأغراض بقدرة 22 ميغاوات حراري والذي يوفر أداة متقدمة في مجالات بحوث طبيعة وهندسة المفاعلات وكذلك في أغراض التشعيع الأخرى، ومن أهم إنتاج النظائر المشعة.
- مصنع إنتاج النظائر المشعة والذي يتم فيه إنتاج عدد كبير من النظائر المشعة للاستخدامات الطبية والصناعية وغيرها وتغطي طاقة المصنع معظم احتياجات السوق المحلي، ويتم تسويق الفائض من إنتاج هذا المصنع للتصدير الخارجي.
- مرافق التشعيع الجامي والتي تعمل على مدى 24 ساعة ولمدة سبعة أيام أسبوعياً، ولدى مصر وحدتان للتشعيع الجامي أحدهما في القاهرة بقدرة 500 ألف كوري

والثانية بالإسكندرية بقدرة حوالي 300 ألف كورى، وتواصل مصر جهودها لتعزيز قدرات هذه الوحدات للوفاء بالمتطلبات المتزايدة للسوق المحلى من المعدات والمواد الطبية والصيدلانية والأغذية والحاصلات الزراعية، وكذلك متطلبات التصدير.

- المعجل الإلكتروني وقد تم تحديث وتعزيز قدرات هذا المرفق - الذي يستخدم في العديد من التطبيقات الصناعية - وذلك برفع طاقته من 1,5 إلى 3 مليون إلكترون فولت ويعمل المعجل الآن بقدرة 3 مليون إلكترون فولت في مرحلة التشغيل التجريبي.

السيدة الرئيس،

تسجل مصر تقديرها الكامل، وتقدم شكرها العميق للوكالة الدولية للطاقة الذرية لمساهمتها بالخبرة الفنية والدعم المالي من خلال مشروعات الدعم الفني (TC Projects) والتي تغطي العديد من المجالات ذات الصلة بالاستخدام السلمي للطاقة الذرية في خدمة المجتمع والتنمية المستدامة، ومنها على سبيل المثال:

- تطوير بناء القدرات اللازمة لمرحلتى الإنشاء وما قبل التدشين لمشروع المحطة النووية المصرية.
- توفير المساعدة الرقابية لهيئة الرقابة النووية والإشعاعية المصرية أثناء مرحلة إنشاء المحطة النووية المصرية.
- معالجة النفايات الصلبة (من اليورانيوم) الناتجة من مصنع إنتاج النظائر.
- طرق المعالجة الإشعاعية للمواد الترابية والأثرية في مصر.
- تعزيز قدرات العلاج الإشعاعي للوصول إلى أفضل معالجة للمرضى.
- تنقية حمض الفوسفوريك ورفع جودته إلى المستوى الغذائي والطبي.

كما يشارك العلماء والخبراء المصريين في عدد كبير من المشروعات البحثية المنسقة (CRPS) التي ترعاها الوكالة وتقوم بتمويلها ويشارك فيها العديد من الدول الأعضاء في الوكالة.

وتسعى مصر إلى تعيين بعض الكوادر للعمل بالوكالة بنظام الـ (Cost Free Expert)

لإعداد كوادر وجيل جديد من الخبراء.

السيدة الرئيس،

وفيما يتصل بالأمن النووي: فقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى لمشروع تحديث منظومة الحماية المادية لمفاعلي مصر البحثي الأول والثاني وجارى تنفيذ المرحلة الثانية كما تم مراجعة وتحديث خطة دعم الأمن النووي المتكاملة مما يسهم في تعزيز ثقافة الأمن النووي والارتقاء بأنظمة الحماية المادية بالمنشآت النووية والإشعاعية وتأمين المصادر المشعة من الفئتين الأولى والثانية (Category 1, Category 2).

وتؤكد مصر في هذا الصدد على أهمية اضطلاع الوكالة بالدور الرئيسي في تنفيذ أنشطة الأمن النووي وأهمية جهود الوكالة ذات الصلة من خلال المساهمة والمشاركة الفعالة بما يعزز استفادة الدول الأعضاء من الاستخدام السلمي للطاقة الذرية.

كما تؤكد مصر على أن كافة أنشطة الأمن النووي تظل مسؤولية الدول الأعضاء وتنفيذها لا يجب ربطة بأية اعتبارات أخرى خاصة حق الدول في الانتفاع من الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

وتحرص مصر على توظيف ما لديها من خبرات وكوادر مؤهلة ومرافق بحثية في خدمة برامج الاستخدام السلمي للطاقة الذرية على المستوى الإقليمي والذي يشمل المجالين العربي والأفريقي وتم ذلك من خلال مشاركة مصر الجادة والفعالة في برامج التدريب والتأهيل والمشروعات البحثية المشتركة وذلك من خلال عضويتها في كل من الهيئة العربية للطاقة الذرية واتفاق التعاون الإقليمي الأفريقي (AFRA)، حيث تم تنظيم دورة تدريبية بالگردقة في شهر مايو 2018 حول "التحقيق والحفاظ علي الأداء المهني والبيئي لمشاريع اليورانيوم" والتي أسهمت في تدريب (25) من الكوادر الأفريقية.

ويجرب تنفيذ هذه الأنشطة بالمشاركة الفعالة والدعم الكامل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتقدر مصر دور الوكالة في هذا الشأن.

وتؤكد مصر على أهمية توفير موارد مالية كافية لأنشطة وبرامج التعاون الفني بما يمكن الوكالة وإداراتها المعنية من الاضطلاع بمسئولياتها لتنفيذ تلك الأنشطة.

كما تدعم مصر المؤتمر الوزاري للعلوم والتكنولوجيا النووية الذي سينعقد في نوفمبر 2018، وسيشارك أحد شباب الجامعات المصرية التي تدرس العلوم النووية في هذا المؤتمر ممثلاً للشباب.

السيدة الرئيس،

تؤكد مصر على أهمية أنشطة التحقق والتفتيش التي تضطلع بها الوكالة للتأكد من عدم تحريف أي من المواد النووية لغير الأغراض السلمية، ويعد نظام الضمانات الشاملة، الأساس القانوني لنظام ضمانات الوكالة بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي، وهو ما يستلزم العمل على تحقيق عالمية نظام الضمانات الشاملة، والتأكيد على أن عملية تطوير نظام الضمانات لا يجب أن ترتب اية التزامات إضافية على الدول تتجاوز التزاماتها التعاقدية الحالية، وأن العمل بنهج الضمانات على مستوى الدولة يجب أن يكون بموافقة الدولة وليس فقط بالتشاور معها.

كما نود التأكيد على أن تحقيق عالمية نظام الضمانات الشاملة يمثل خطوة أساسية لإنشاء المنطقة الخالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط، وتأمين حق شعوب المنطقة في أن تعيش دون أن يهدد أمنها السلاح النووي.

وفى هذا الإطار تواصل مصر جهودها الجادة لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وإلى إخضاع كافة المنشآت النووية لدى جميع دول المنطقة لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتدعو المدير العام مجدداً لبذل أقصى جهد ممكن لتنفيذ القرار الذى تقدمه مصر سنوياً للمؤتمر العام، والذى يطالب بتطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط، وإخضاع كافة المنشآت النووية لنظام الضمانات، وهو القرار الذى لم يشهد أي جهد حقيقى لتنفيذه رغم إقراره سنوياً بأغلبية كبيرة، بسبب رفض دولة وحيدة في الشرق الأوسط لإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل.

السيدة الرئيس،

تأسف مصر لما تلمسه مجدداً من غياب الإرادة السياسية لتنفيذ قرار عام 1995 بشأن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، ولاتزال على موقفها المطالب للدول الراعية للقرار بتحمل مسئوليتها والعمل الجاد على تنفيذ القرار، الذى يمثل

أحد الأركان الرئيسية لصفقة المد اللانهائي لمعاهدة منع الانتشار النووي، خاصة وأن منطقة الشرق الوسط أصبحت أكثر من أي وقت مضى في حاجة ماسة لتفعيل إجراءات المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وأخذاً في الاعتبار أن الاستمرار في عدم تنفيذ هذا القرار يهدد بشكل صحيح مصداقية معاهدة عدم الانتشار التي تمثل ركناً أساسياً لنظام عدم الانتشار النووي، وهو ما يدعونا إلى التأكيد على الحاجة الملحة لأن يكثف المجتمع الدولي من جهوده لتحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار النووي، وحث كافة الدول التي لا تزال ترفض الانضمام للمعاهدة بأن تنضم إليها كدولة غير نووية.

السيدة الرئيس،

وفى الختام أكرر عميق الشكر للوكالة الدولية للطاقة الذرية لجهودها الهامة والدعم الدائم لجمهورية مصر العربية لتنفيذ برنامجها للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وبخاصة في مجال توليد الكهرباء، وتقديم المشورة خلال المراحل المختلفة للبرنامج المصري وبخاصة بناء القدرات البشرية المصرية اللازمة لإدارة وتنفيذ البرنامج النووي المصري السلمي وذلك من خلال مشروعات التعاون الفنى مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإعداد خطة متكاملة بين جمهورية مصر العربية والوكالة الدولية للطاقة الذرية لدعم القدرات المصرية وبخاصة القدرات البشرية وذلك لضمان تنفيذ مشروع بناء محطة نووية مصرية بنجاح وفقاً لمعايير الأمن والأمان النووي التي أقرتها الوكالة.

شكراً السيد الرئيس